الأعمال السينمائية وتقريب مفاهيم القانون والحقوق للمتلقي العربي

منتصر حمادة*

مقدمة

معلوم أن وظيفة الأعمال السينمائية تندرج ضمن وظائف الفن، والتي لا تخرج إجمالاً عن تهذيب النفوس ضمن وظائف أخرى، مرتبطة بطبيعة المجال الفني، الموزع بدوره على سبعة حقول على الأقل، من مسرح وموسيقى وعمارة ونحت ورسم وتأليف إبداعي.

ومما اشتهرت به الأعمال السينمائية مثلاً، المعالجة الدرامية لأحداث تاريخية، كما هو الحال مع أعمال فيلم "الرسالة" (1976) و"عمر المختار" (1981) للمخرج السوري العقاد، أو أعمال فرانسيس فورد كوبولا الخاصة بالحرب الفيتنامية ("القيامة الآن، 1979) ضمن أمثلة أخرى.

كما يمكن أن تكون أفلام خيال علمي، لعل أشهرها خلال السنوات الأخيرة فيلم "بين نجمين" (2016) للمخرج كريستوفر نولان، أو أفلام إثارة، وأنماط أخرى اشتغلت عليها العديد من الإصدارات[1].

(*) مركز المغرب الأقصى للدراسات والأبحاث، الرباط - المملكة المغربية.

(1) من بين الأعمال التي ننصح بها في هذا السياق، كتاب إيمانويل إيتيس تحت

ما يهمنا في هذه المقالة الشق التوعوي الخاص بالمجال القانوني والحقوقي في الأعمال السينمائية، ونقصد تصنيف مجموعة من الأعمال السينمائية في خانة تبسيط مفاهيم القانون.

ومعلوم أنه غالبًا ما يتم ترويج الأدبيات القانونية والحقوقية عبر المؤسسات التعليمية، في مختلف مسالك الدراسة، من مرحلة الابتدائي حتى الدراسات الجامعية في الكليات والمعاهد، كما يمكن أن يكون عبر حملات إعلامية توعوية، أو عبر أداء بعض منظمات العمل الأهلي من قبيل الجمعيات الحقوقية، لولا أننا نعاين مع الأعمال السينمائية خاصية لا نجدها كثيرًا في باقي مجالات الترويج، التعليمية والإعلامية والأهلية، وعنوانها تبسيط المفاهيم القانونية أو تقريبها للمتلقي، عبر بوابة عمل سينمائي، أو يبدو أنه مجرد عمل سينمائي، بينما الأمر يتجاوز ذلك.

من أجل تقريب فكرة المقالة للقارئ، نتوقف عند بعض الأمثلة في هذا السياق، مع الاستشهاد بما يصدر عن أهم مؤسسات سينمائية في العالم، أي مؤسسة هوليود الأمريكية، والتي تعتبر إحدى ركائز "القوة الناعمة" في نسختها الأمريكية بالتحديد.

لن نتوقف هنا عند لائحة عريضة من الأفلام التي تصنف في خانة التوعوية الحقوقية، والتي استعرضت أطوار محاكمات، وذلك لاعتبارين اثنين على الأقل:

أ - الأول أنه سبق أن اشتغلت بعض المقالات على التعريف بهذه الأعمال[2]، مع تسليط الضوء على نوعية بعض المحاكمات ودروسها للمتلقي.

عنوان "علم اجتماع السينما وجماهيرها"، ترجمة سلمى مبارك، دار معنى، ط1، 2021.

(2) انظر على سبيل المثال لا الحصر الروابط التالية:

ب - والثاني أن تلك الأعمال كانت صريحة في التعريف بالخطاب الحقوقي والقانوني، ومن ذلك أن سيناريو هذه الأفلام كان صريحًا في الإحالة على اللغة القانونية والحقوقية.

بينما الأمر مختلف في النماذج الخمسة التي نتوقف عندها، ضمن نماذج أخرى يصعب حصرها، لأنها تهم أعمالًا سينمائيةً لا تتطرق بشكل مباشر وصريح لقضايا قانونية أو حقوقية وغيرها، لكن رسائلها تصنف في خانة تبسيط وتقريب أدبيات الفلسفة السياسية[3]، ومنها الأدبيات القانونية والحقوقية بشكل لا نجد له مثيلًا في باقي القنوات التعليمية والإعلامية والأهلية المعنية بترويج تلك الأدبيات.

- حسن عادل، أفلام المحاكمات: 14 فيلمًا من أجمل الأفلام التي تدور أحداثها وحواراتها داخل محكمة، 3 أكتوبر 2015، على الرابط:
https://www.sasapost.com/movies-about-trials/

- ثلاثة أفلام ناقشت قضايا قانونية ضمن أحداث حقيقية، 10 مايو 2020، على الرابط:
https://www.enabbaladi.net/archives/376833

- عبد الله القمزي "محاكمة سبعة شيكاغو"، درس من التاريخ في توقيت مثالي، 25 أكتوبر 2020، على الرابط:
https://www.emaratalyoum.com/life/cinema/2020-10-25-1.1413840

(3) من بين الأعمال البحثية التي نقترحها في سياق تعريف واشتغال الأعمال السينمائية على قضايا الحقوق والعدالة، نذكر ثلاثة أعمال مرجعية:
- Strickland, Rennard, Foster, Teree, and Banks, Taunya L., "Screening Justice - The Cinema of Law: Significant Films of Law, Order and Social Justice" (2006).
- Steve Greenfield, Guy Osborn, and Peter Robson Film and the Law: The Cinema of Justice, Publisher: Hart Publishing, (2010).
- Anne Wagner, Le Cheng, Law, Cinema, and the Ill City: Imagining Justice and Order in Real and Fictional Citieš Publisher: Routledge, (2019).

نماذج تطبيقية:

تأسيسًا على ما سبق، نتوقف عند الأمثلة التالية، مع وقفات تعريفية ببعض رسائلها ذات الصلة بموضوع المقالة:

1 - فيلم "**المغادرون**" [**The Departed**] 2006، للمخرج الأمريكي مارتن سكورسيزي، وبطولة ليوناردو ديكابريو ومات ديمن وجاك نيكولسون ومارك والبيرغ.

الظاهر من رسائل الفيلم أن أحداثه تدور في جنوب بوسطن، حيث يقيم أحد رموز المافيات الأمريكية [جسّد دوره جاك نيكلسون] بشراء ذمة مسؤول أمني في شرطة الولاية [جسّد دوره مات ديمن]، ومقابل ذلك، تقوم شرطة الولاية نفسها بزرع أحد أفرادها [جسّد دوره ليوناردو ديكابريو] داخل أجهزة المافيا، قبل أن يدرك الطرفان الواقعة، أي الشرطي الفاسد والشرطي الصالح، وينخرط كل طرف بالتالي في محاولة الكشف عن الطرف الآخر، إنقاذًا للذات من جهة، وتقديم خدمة للمؤسسة المعنية من جهة ثانية، سواء كانت مؤسسة الشرطة أو مؤسسة المافيا.

لكن باطن الفيلم يكمن في تسليط الضوء على معضلة الفساد في عقر المؤسسة الأمنية من جهة، كما يُثير قضية أسالت الكثير من مداد أهل القانون والفلسفة السياسية، من القدامى والمعاصرين، والحديث عن قضية إحقاق العدالة عبر خرق القانون، وهو ما لخصته اللقطة ما قبل الأخيرة في الفيلم، عندما اضطر أحد رجال الأمن [جسّد دوره مارك والبيرغ] إلى قتل مات ديمن، زميله في العمل، عبر خرق القانون، دون ترك أي بصمات كأننا في "شريعة الغاب"، بعدما تأكد له أن المؤسسة الأمنية لم تتفطن بعد لتبعات فساد المعني، لأنه أبدع في إخفاء فساده، وتأكد بالتالي أنه من المستحيل أن يُقنع الإدارة بفساد المعني.

والملاحظ أن هذا الخيار سيكون نفسه الذي يلجأ إليه الممثل نفسه في فيلم آخر، بعنوان "القناص" [Shooter] 2007، والذي تلخص مضامينه العنوان الفرعي الذي يوجد في ملصق الفيلم، وجاءت صيغته كالتالي: Yesterday was about honor. Today is about justice.، وترجمتها إلى العربية: "بالأمس، كانت قضية شرف، اليوم، هي قضية عدالة".

وتدور قصة الفيلم حول تورط مسؤولين كبار في مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية والأمنية، في اغتيالات وحشية جرت في أفريقيا، موازاة مع جرائم أخرى من قبيل الاتجار غير المشروع في السلاح[4]. اجتهد بطل

(4) "لا يمكن أن نصبح قادة/ قدوة، إن كانت هواجسنا تدور في فلك الحسابات الانتخابية". هذه إحدى الرسائل التي جاءت في كلمة ألقاها الممثل الأمريكي ماثيو ماكونهي يوم الثلاثاء 7 يونيو 2022 في البيت الأبيض موجهًا نداء صريحًا لأهل التشريع في الكونغرس من أجل استصدار قانون مراقبة الأسلحة، للحد من حوادث إطلاق النار الجماعي في البلاد. وجاء خطابه الذي استغرق 21 دقيقة، في أعقاب إطلاق النار على مدرسة ابتدائية في مسقط رأسه بأوفالدي بولاية تكساس، مما أسفر عن مقتل (19) طالبًا ومعلمين.
رابط الشريط المؤرخ في 7 يونيو 2022:
https://www.youtube.com/watch?v=r2a3TorfNi4
أقرّ ماكونهي بأن التشريع الخاص بالأسلحة لن ينهي عمليات إطلاق النار الجماعية، إلا أنه يمكن اتخاذ المزيد من الخطوات لتجنب مثل هذه المآسي، والحال أن وقوع تلك المآسي، فرصة للتذكير بمجموعة من الأعمال السينمائية التي تعتبر مشاهدتها، فرصة لأخذ فكرة أولية على صعوبة صدور القانون المرجو من طرف الرأي العام هناك، والإحالة هنا على مثالين ضمن مجموعة من الأعمال: "ملك الحرب" 2005 [Lord of War] أو "عراب الحرب" من بطولة نيكولا كيج؛ وفيلم "كلاب حرب" 2016 [War Dogs]، من إخراج تود فيليبس. قصة الفيلمان معًا مفادها أن سوق السلاح "لا خلاق له"، لا إنسانية ولا مشترك إنساني ولا قانون دولي ولا احترام معاهدات، مع فارق أن قصة فيلم "كلاب حرب" ليس خيالًا، وإنما مستوحاة من أحداث واقعية، بما يُزكي كرة أخرى

الفيلم في إثبات تورط هؤلاء أمام القضاء هناك، وصدر حكم هذا الأخير في جلسة مغلقة، خلاصته أن الجرائم ارتكبت خارج التراب الأمريكي، لكن عجز تفعيل الحكم القضائي، جعل البطل المعني يلجأ إلى شريعة الغاب من أجل تحقيق تلك العدالة.

2 - نأتي للفيلم الثاني، ويهم سلسلة أفلام عنوانها "**مباريات الجوع**" [**The Hunger Games**]، صدرت في أربعة أجزاء بين 2012 و2015، من بطولة جنيفر لورانس، وجوش هوتشرسن، ووليام هيمسورث.

ظاهر السلسلة لا يخرج عن كونها أفلام خيال علمي وبعض من الإثارة، حيث تدور أحداثها في مستقبل بائس لما بعد نهاية العالم، في دولة مكونة من (12) مقاطعة فقيرة، موزعة على فئة حاكمة وفئة من المحكومين، يتم اختيار (12) من المرشحين قصد المشاركة في مباريات الجوع، لكي يتقاتلوا في مكان مفتوح تتحكم به إدارة "الكابيتول"، حتى يتبقى متسابق واحد على قيد الحياة. وأصل هذه المسابقة هو عقاب للمقاطعات بسبب محاولة الثورة ضد "الكابيتول".

لكن باطن السلسلة يُفيد أن رسائلها ذات صلة بالواقع السياسي للعديد من دول العالم، بما في ذلك واقع وأداء الرأسمالية التي لديها قابلية التضحية بالإنسان باسم الفرجة والألعاب والمسابقات، حفاظًا على مصالحها.

لا تقتصر ميزة هذه السلسلة على الشق التوعوي الخاص بتسليط الضوء السينمائي على الصراع الطبقي، وإنما تجاوزته على أرض الواقع البعيد عن

أهمية مثل هذه الأعمال في تنوير الرأي العام بتعقيدات هذه القضايا التي تتداخل فيها عوامل سياسية واقتصادية وأمنية وغيرها.

الخيال العلمي، لأن دروس السلسلة والمرتبطة جزء منها بالدور الذي قامت به جنيفر لورانس، خوّل لها تقديم وصلة في موقع يوتيوب في إطار حملة توعوية لمواجهة الفساد في الساحة السياسية الأمريكية، وخاصة لدى الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، حيث تضمن الشريط أرقامًا حول واقع الفساد في العمل السياسي المؤسساتي الأمريكي، مستعرضة ثلاثة مقترحات تروم التصدي لهذه المعضلة[5].

نقطة أخرى لا تقل أهمية بخصوص دروس السلسلة، ونعاينها في العديد من الأفلام الأمريكية، وهي ارتفاع مؤشر ممارسة النقد الذاتي في الساحة، بما في ذلك نقد المنظومة الرأسمالية، ونقد تواضع السياسات العمومية، فالأحرى نقد الفاعلين السياسيين، وهناك لائحة عريضة من الأفلام في هذا السياق، من قبيل الثلاثية الشهير للمخرج أوليفر ستون عن حرب فيتنام "بلاتون" [1986]، "ولد في الرابع من تموز" [1990]، "بين الأرض والفردوس" [1993]، وهي الثلاثية التي تنتقد الرواية الأمريكية الرسمية بخصوص حرب الفيتنام [1955-1975]، أو فيلم "جي. إف. كي: للمخرج نفسه، وهو الفيلم الذي تدور أحداثه حول مقتل الرئيس الأمريكي جون كيندي، لكن عبر ترويج قراءة مغايرة للرواية الرسمية حول الواقعة، أو "فيلم "سنودن" (2016)، إحالة على موظف لدى وكالة المخابرات المركزية، الذي عمل كمتعاقد مع وكالة الأمن القومي [NSA] قبل أن يسرب تفاصيل برنامج التجسس "بريسم" إلى الصحافة في غضون عام 2013.

(5) انظر رابط الوصلة التحسيسية، والذي نُشر في موقع "يوتيوب" يوم 27 فبراير 2019، على الرابط [تاريخ تصفح الرابط: 17 أبريل 2022]:
https://www.youtube.com/watch?v=TfQij4aQq1k

ميزة هذه الأعمال التي تُصنف في خانة النقد الذاتي، أنها تحيل على الفوارق في الأنظمة السياسية، وبالتالي الفوارق في أدبيات الفلسفة السياسية بين هذا الحقل السياسي أو غيره، بدليل أن أفلام أوليفر ستون مثلًا، لا يمكن أن نجد لها مثيلًا في حقبة الاتحاد السوفياتي ولا في حقبة روسيا اليوم، ولا بالأحرى في كوريا الجنوبية وفي مجموعة من الدول.

3 - فيلم "**سيكاريو**"[6] [**sicario**] 2015، من إخراج دينيس فيلنوف وبطولة الثلاثي إيميلي بلنت وبينيشيو ديل تورو وجوش برولين، ولا تختلف رسائل الفيلم عن رسائل الأفلام السابقة أعلاه، سواء تعلق الأمر بتقريب التباين في تفعيل القانون على أرض الواقع، أو في قابلية ممارسة العقل الأمريكي للنقد الذاتي، وهي قابلية تصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي، خاصة أن الأمر يهم أداء مؤسسة حساسة، محسوبة على الاستخبارات.

ظاهر الفيلم الذي صُنف ضمن أفلام الجريمة والإثارة، يدور حول تجنيد عميلة مكتب التحقيقات الفيدرالي بواسطة وحدة المهام الحكومية الخاصة؛ للمساعدة في الحرب المتصاعدة ضد تجار المخدرات في المنطقة الحدودية الواقعة بين الولايات المتحدة والمكسيك؛ وللمساعدة أيضًا في القبض على أحد أباطرتها في تلك المنطقة، وهذا ما تحقق فعلًا لكنه جرى موازاة مع تورط بعض أعضاء الفريق في انتهاكات حقوقية خارج المجال الأمريكي.

هناك ثلاثة خيارات على الأقل في هذا الفيلم، بخصوص احترام القانون لدى وحدة المهام الحكومية الخاصة التابعة للمؤسسة الأمنية المعنية:

(6) مصطلح "سيكاريو" يُقصد به في المكسيك "القاتل المأجور".

أ - جسّدت إيميلي بلنت الخيار الأول، وهو المطلوب إجمالًا، لأنها شاركت في العملية مع هاجس ذاتي عنوانه احترام القانون.

ب - خيار آخر جسّده جوش برولين، الضابط في "مكتب التحقيقات الفيدرالي"، وكان هاجسه تطبيق العدالة ولو تطلب الأمر خرق القانون، وهذه أهم رسائل الفيلم لأن الفريق الذي سيحط الرحال بالمكسيك من أجل ترحيل مجرم هناك نحو الديار الأمريكية، بمساعدة رجال الأمن في المكسيك، سيتعامل بمنطق الضابط سالف الذكر.

ج - وأخيرًا، خيار ثالث جسّده بينيشيو ديل تورو، ضابط أمريكي من أصل مكسيكي، سوف يستغل هذه المهمة من أجل الانتقام ضد قتلة عائلته، مع أنه يفترض فيه أن يحترم القانون وألا يستغل تأدية مهمة أمنية لتصريف حسابات شخصية أفضت إلى ارتكاب سلسلة جرائم ضد عائلة ومحطيها.

هذا التباين الجلي في الخيارات الثلاثة، يُحيل على بعض أدبيات الفلسفة السياسية، وبالتحديد ثنائية العدالة والقانون في سياق الحرب، بما فيها حرب العصابات، وهذا جدل يهم واقعة واحدة يمكن تعميمه على وقائع لا حصر لها في العالم بأسره، كما يمكن تعميمه الجدل نفسه على ما ميّز العديد من الأحداث، من قبيل تنظير المفكر الأمريكي مايكل فالزر[7] في أمريكا لأطروحة "الحرب العادلة" مباشرة بعد اعتداءات نيويورك وواشنطن،

(7) معلوم أن مايكل فالزر كان في مقدمة مروجي أطروحة "الحرب العادلة" التي تبرر شن الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد طالبان من أجل إسقاط وتفكيك تنظيم "القاعدة"، ولو تطلب الأمر سقوط ضحايا مدنيين، لأن سقف "الحرب العادلة" من منظور مايكل فالزر يسمو على سقف الحقوق الإنسانية لساكنة أفغانستان.

أو تعامل المفكرة الألمانية حنا أرندت مع محاكمات أدولف أيخمان، ومعلوم أن أرندت قامت بتغطية المحاكمة لحساب مجلة "النيويوركر"، وصدرت لاحقًا في كتاب "أيخمان في القدس" مع عنوان فرعي للكتاب جاء فيه "تقرير عن تفاهة الشر"، وكان أيخمان هو المسؤول عن ترحيل وإعدام اليهود في ألمانيا النازية، لولا أن العنوان الفرعي تسبب لها في حملة نقدية لأنها تعاملت مع أيخمان على أساس أنه موظف إداري وبورجوازي تافه، وليس موظفًا ساديًا أو شاذًا بتعبير نقادها حينها، ومرد ذلك، إيمانها بأن الأنظمة الشمولية، من قبيل النازية، لديها قابلية تحويل البشر إلى آلات تنفيذية وتجريدهم من إنسانيتهم.

4 - فيلم "**ثاء رمزًا للثأر**" [**V for Vendetta**] 2005، من إخراج جيمس ماكتيغ وبطولة هوغو ويفنغ وناتالي بورتمان وستيفن ريا، وقد صُنف الفيلم ضمن أفلام ديستوبيا والإثارة، حيث تدور أحداثه حول شخص غامض مُقنع يسعى إلى تغيير الواقع السياسي في بريطانيا، وبالتحديد في سنة 2038، حيث أصبحت بريطانيا دولة شمولية يحكمها حزب يميني متطرف.

ينطلق الفيلم من تاريخ 5 نوفمبر موعدًا مفصليًا من أجل تفجير المحكمة الجنائية المركزية، وبعد سنة بالضبط يتم تفجير قصر وستمنستر، وانطلاقًا من هذين الحدثين، يتم تمرير رسائل حول الفوضى والفساد والانتقام، على غرار[8] ما عاينا مع فيلم "جوكر" (2019)، لكن أهمية

(8) كأن هناك بعض القواسم المشتركة بين الفيلمين، انظر في هذا السياق، مقالة للصحفي السعودي مشاري الذايدي في الاتجاه نفسه: وجه الجوكر... وقناع فانديتا، الشرق الأوسط، لندن، عدد 9 أكتوبر 2019. يمكن تصفح المقالة على الرابط المختصر: https://bit.ly/3K529EF
واعتبر الذايدي أننا "هنا أمام ظاهرة ليست محصورة بشاشات العرض، سواء في صالة السينما أم على أريكتك بمنزلك من خلال شاشة الآيباد، نحن أمام فعل

الفيلم هنا لا تكمن في تقريب مفاهيم قانونية وحقوقية للرأي العام وحسب، وإنما في تفعيل التطبيق على أرض الواقع، سواء جاء ذلك عبر المشاهد التي تضمنها العمل، بما فيها قرار بطل الفيلم القيام بعملية انتحارية من أجل تفجير قصر وستمنستر، أو عبر مجموعة من الاقتباسات التي تضمنها العمل، منها على سبيل المثال لا الحصر: يوجد خلف هذا القناع أكثر من مجرد لحم، تحت هذا القناع توجد فكرة والأفكار مضادة للرصاص؛ الفنانون يكذبون ليقولوا الحقيقة، أما السياسيون فيكذبون ليخفوا الحقيقة؛ لا ينبغي أن يخاف الناس من حكومتهم، بقدر ما ينبغي أن تخاف الحكومات من شعوبها؛ بوجود عدد كافٍ من الأشخاص، يمكن لتفجير مبنى أن يُغير العالم، ضمن اقتباسات أخرى مؤرقة.

وبسبب هذه الإحالات والإشارات، كانت هناك قراءات ربطت أحداث الفيلم بما جرى في المنطقة العربية منذ عقد ونيف، ابتداءً من أحداث 2011.

5 - نأتي للنموذج الخامس والأخير، ويهم فيلم "**العصابات**" [**Gangster Squad**] 2013، من إخراج روبين فليشر وبطولة شون بين ورايان غوسلينغ وإيما ستون وجوش برولين.

يُعتبر هذا الفيلم نموذجًا مصغرًا لبعض أدوار "الدولة العميقة"[9] في

على الواقع يستمد طاقته من سردية الفيلم. كما في مثال مجزرة سينما كولورادو"، ويقصد ما جرى عام 2013، حين قُتل (12) شخصًا وجُرح (70) بمدينة أوروورا بولاية كولورادو، عندما فتح رجل النار على الحضور أثناء عرض فيلم باتمان "صحوة فارس الظلام".

(9) من بين الدراسات المرجعية التي اشتغلت على مفهوم "الدولة العميقة" [The Deep State]، دراسة حرّرها باتريك أونيل، أستاذ علم السياسة وشؤون الحكم،

حماية مصالح الدولة الوطنية، بما يقتضي بداية التوقف عند بعض أحداثه، والتي تدور في أواخر الأربعينات وتحديدًا في مدينة لوس أنجلوس، حيث تحاول نخبة من رجال الشرطة إبقاء عصابات المافيا من ضمنهم رجل العصابات ميكي كوهين [جسّد دوره شون بين] خارج المدينة.

ميكي كوهين هنا في الفيلم، كان رمزًا للشر أو مؤسسة فساد تمشي في الأسواق، لأنه يتزعم مافيا، استطاعت شراء صمت رموز المؤسسة القضائية والأمنية والسياسية من أجل تكريس واقع الفساد، حيث يتاجر في القمار والدعارة وتبييض الأموال.. إلخ.

منعطف الفيلم الذي يُجسد قرار اللجوء إلى طرق غير شرعية من أجل التصدي لفساد ميكي كوهين، جاء في مشهد من بضع دقائق، جمع جوش برولين، الذي جسد دور شرطي رفض الصمت والتواطؤ، بالممثل نيك نولت، والذي مثل دور عمدة المدينة، حيث طلب هذا الأخير من جوش برولين، أن يتصدى لميكي كوهين، في حرب مفتوحة، وعبر مهمة غير رسمية، ولكنه لديه ضوء أخضر في القيام بكل ما يقدر عليه، خارج الأعراف القانونية، بما في ذلك اللجوء لممارسات قذرة، ما دام الهدف الأسمى هو القضاء على المافيوزي الأول في المدينة وبالتالي حماية مصالح

جامعة بوجت ساوند الأمريكية، مؤرخة في 21 نوفمبر 2017. [تاريخ تصفح الرابط: 18 أبريل 2022]. انظر:
Patrick H. O'Neil, The Deep State: An Emerging Concept in Comparative Politics, Posted: 22 Aug 2013 Last revised: 17 Apr 2012, in:
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2313375
انظر أيضًا، دراسة للباحث علي الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة بريزيت الفلسطينية، بعنوان: "الدولة العميقة": محاولة لضبط المفهوم، وصدرت في مجلة "سياسات عربية"، الدوحة، قطر، العدد 34، أيلول سبتمبر 2018.

المواطنين ضد هذا الفساد، شرط ألا تظهر للعلن أي علاقة بين العمدة ورجل الأمن المعني، وهذا ما سيتحقق فعلًا لاحقًا. وكانت أول خطوة قام بها جوش برولين بعد تلقيه الضوء الأخضر من العمدة، أنه شرع في تأسيس فريق أمني، تطلب منه الأمر التدقيق في ملفات العديد من رجال الأمن، من باب الظفر بكفاءات لإنجاز مهمة إصلاحية نافعة للمدينة والمجتمع والدولة[10].

هناك تباين كبير في تقييم أدوار مؤسسة "الدولة العميقة"[11] التي لا نجد لها أي أثر في المدونة الدستورية لأي دولة في العالم، لكن الواقع الذي لا يترفع يُفيد أنه لا يخلو مجال سياسي ما من وجود ما يُشبه "دولة عميقة"، بصرف النظر عن طبيعة أدائها، لأنه قد يكون أقرب إلى الصلاح كما قد يكون أقرب إلى الفساد، وما جرى في النموذج المصغر الذي تضمنه هذا الفيلم، يصب في الاتجاه الأول، بينما الأمر يزداد تعقيدًا في العديد من المجالات السياسية، ولو توقفنا عند أحداث 2011 هنا في المنطقة العربية،

(10) هذه إشارة تحيل على قاعدة: "المناصب لأهل الولاءات أم لأهل الكفاءات" بتعبير عالم النفس اللبناني مصطفى حجازي في أعماله حول "سيكولوجية الإنسان المقهور" و"سيكولوجية الإنسان المغدور" هنا في المنطقة العربية.

(11) بسبب هيمنة خطاب المؤامرة والشعبوية في التداول العربي، بل نعاين الأمر حتى لدى فئة من الأقلام البحثية والإعلامية، غالبًا ما يختزل مخيال هذه الفئة الحديث عن "الدولة العميقة" هنا في هذه الدولة أو تلك، أو في بعض الدول الإفريقية والآسيوية، والحال أن المصطلح أصبح متداولاً حتى لدى بعض صانعي القرار، كما جرى فعلاً في لقاء صحفي بقصر الإليزيه في 31 يناير 2019، أعلن فيه الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون بأن "الدولة العميقة لم تتغير بما يكفي"، وذلك في معرض حديثة عن العقبات التي تواجه سياسة تقاربه مع موسكو. انظر لمزيد من التفصيل:
Marc Endeweld, Is the Quai d'Orsay in the hands of the 'deep state'? Macron and his foreign ministry, Monde diplomatique, Paris, September 2020, in: https://mondediplo.com/2020/09/03quai-dorsay

فقد اتضح أن أداء هذه المؤسسة كان حاسمًا في تدبير الأوضاع بعد خروج الجماهير للشارع، وعاينا ذلك في عدة أمثلة[12].

السياق العربي للظاهرة:

رُبّ معترض على تواضع مثل هذه الأعمال السينمائية في العديد من دول العالم، ومنها أغلب دول المنطقة العربية، والحال أن هذا اعتراض وجيه من حيث الشكل، لكنه ليس كذلك من حيث المضمون، لأن هناك عدة محددات تقف وراء هذا التواضع، أو غيابه كليًا كما أشرنا أعلاه مع الأنظمة السياسية التي ورثت حكم نظام شيوعي مع الحالة الروسية أو الأنظمة شبه الشمولية مع الحالة الكورية الشمالية، وفي هذا السياق، نقرأ دلالات المبادرة التي في غضون 1994، "منظمة العفو الدولية" عبر بوابة "شبكة أفلام حقوق الإنسان" في العاصمة التشيكية براغ، واحدًا وأربعين مهرجانًا سينمائيًا في جميع أنحاء العالم، ومن بين المدن التي تحتضن هذه المهرجانات نذكر سيول وباريس وملبورن وبوينس آيرس وبريتوريا، وتفاعلًا مع هذه المبادرة، أطلق فاعلون عرب مشروع "الشبكة العربية لأفلام حقوق الإنسان"، والتي تروم "تأمين بيئة داعمة عربيًا ودوليًا لصانعي أفلام حقوق الإنسان، ولا سيما أولئك المعرضين للخطر على حياتهم أو من يعانون من قمع الرقابة"، أو "الترويج لإنتاجات الأفلام الحقوقية العربية في المهرجانات والمحافل الدولية كافة"، و"تشجيع توزيع أفلام حقوق الإنسان ضمن السياقات التعليمية والتربوية"[13].

(12) بصرف النظر هنا أيضًا عن تقييم هذا الأداء، وغالبًا ما سيكون تقييمًا منحازًا حسب المقام السياسي أو الأيديولوجي للمعني بالاشتغال على هذا التقييم.

(13) رابط "الشبكة العربية لأفلام حقوق الإنسان"، ومقرها العاصمة الأردنية عمان: https://www.arabfilmnetwork.com/

من بين هذه المحددات طبيعة مؤشرات حرية التعبير، تأثير أدبيات الفلسفة السياسية في المجال السياسي المعني، طبيعة التأهيل المهني والذاتي للمخرجين المعنيين، وكذلك بروز ظاهرة المخرجين أصحاب المشاريع، ومنهم أوليفر ستون سالف الذكر، والذي لا يمكن فصل أغلب أعماله السينمائية عن هاجس التوعية السياسية من مقام العمل السينمائي، مع تبني خيار نقدي ضد السياسات العمومية، وبالتالي ضد صانعي القرار، وليس صدفة أن يكون مخرجًا لسلسة وثائقية بعنوان "التاريخ غير المروي للولايات المتحدة"، 2012، وتمتد نحو عشر ساعات موزعة على عشر حلقات تغطي أهم حقب التاريخ الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية.

من بين المحددات كذلك المؤثرة، الاختلاف الجلي في طبيعة الأنظمة السياسية، ففي المنطقة العربية مثلًا، نجد أنظمة ملكية كما نجد أنظمة جمهورية ضمن نماذج أخرى من الحكم، وواضح أنه لا يمكن أن نعاين المؤشر نفسه بخصوص وعي الفاعل السينمائي العربي بدور وأهمية العمل السينمائي من أجل تقريب مفاهيم القانون والحقوق للمتلقي.

ثمة عدة نماذج في المنطقة العربية لهذه الأعمال السينمائية التي تروم تقريب الجمهور من قضايا حقوقية وقانونية، رغم كثرة الإكراهات، قد تكون أعمال المخرج المصري عاطف الطيب في مقدمة هؤلاء، وهو الملقب بـ"مخرج الواقعية"، من قبيل "التخشيبة" 1984، "البريء" 1985، "الهروب 1991، أو فيلم "ضد الحكومة" 1992، لكن الأمر هنا يتعلق بحالة خاصة ضمن حالات أخرى في المنطقة، بما يُفيد أنه ثمة تواضع كبير لدى أهل العمل الفني، والنموذج هنا العمل السينمائي، في سياق توظيفه لتقريب وتبسيط مفاهيم وقضايا قانونية وحقوقية وإنسانية بشكل عام للمتلقي، المحلي والإقليمي، بل نزعم أن هناك تراجعًا كبيرًا في هذا المضمار،

مقارنة مع ما أنتجته الساحة العربية وفي مقدمتها الساحة المصرية، من أعمال خلال العقود الأخيرة.

سوف نتوقف عند نموذجين اثنين ضمن مجموعة من النماذج، في سياق تسليط الضوء على التباين القائم بين تأثير الأعمال البحثية والأعمال السينمائية على المتلقي. نقول هذا ونحن نأخذ بعين الاعتبار التباين القائم أصلاً بين الفئة المستهدفة من العملين معًا، لكن هذه الجزئية لا تحول دون التقزيم من أهمية الأدوار المباشرة للأعمال السينمائية في التوعية، وبالتالي أدوارها غير المباشرة في أفق الإصلاح.

أ - نبدأ بمضامين ركن "الفلسفة السياسية" الذي كانت تنشره مجلة "أفكار" المغربية في أعدادها الأخيرة، وخاصة أعداد صيف وخريف 2018، وكان بابًا يروم التعريف بمجموعة من الأسماء لدى الفلسفة الغربية التي تحرر في الفلسفة السياسية، وكانت هذه الدراسات مناسبة لكي يتعرف قارئ المجلة حينها في المغرب وفي العالم الرقمي على أعمال الثنائي جون رولز وروبرت نوزيك. اشتهر الأول بأعماله حول مفهوم العدالة، وخاصة بعد صدور كتابه "نظرية العدالة" (1971)، واشتهر الثاني بتقويم النظرية نفسها[14].

جاءت هذه المقالات التي حرّرها الباحث شريف يوسف الميموني

(14) مما خلُص إليه الباحث شريف يوسف الميموني، أنه "بالرغم من المنطلقات التي يتوافق عليها أستاذا هارفارد [يقصد جون رولز وروبرت نوزيك] فإنهما، سينتهيان إلى نتائج متباينة بشأن مشاكل المساواة والعدالة التوزيعية والاستحقاق، حيث سيقوم وجه افتراقهما عند نقطة هامة وهي معرفة أي الحقوق ينبغي إعطاؤها الأولوية كي يعامل الأشخاص كغايات في ذواتهم وفق الرؤية الواجبية الكانطية". انظر: شريف يوسف الميموني، نقد روبرت نوزيك لنظرية العدالة عند جون رولز، مجلة "أفكار"، الرباط، العدد 27، يوليو 2018، ص60.

تحت عنوان التالية: "نقد روبرت نوزيك لنظرية العدالة عند جون رولز"، عدد يوليو 2018؛ "الليبرالية المطلقة: روبرت نوزيك وتقويم الشرط اللوكي"، عدد سبتمبر 2018؛ وأخيرًا، "نظرية العدالة عند جون رولز: مقومات المشروع الفلسفي"، عدد أكتوبر 2018، وكانت هذه الدراسات سابقة بحثية بأن يتعرف القارئ المحلي، ونسبة معينة من القارئ في المنطقة، على أعمال روبرت نوزيك، والتعريف على الخصوص بأهم مضامين كتابه المرجعي الذي يحمل عنوان "الفوضى، الدولة، واليوتوبيا" (1974)، ويروم المشروع الفلسفي النوزيكي تأكيد الثنائية التالية: تخرق نظرية العدالة عند جون رولز، عبر دعوتها إلى تدخل الدولة توزيعيًا، الحقوق الأساسية وبالخصوص حق الملكية، وإذن فهي في واقع الأمر لا أخلاقية؛ دولة الحد الأدنى هي شكل التمثيل السياسي الوحيد الذي يفرض احترام نفس الحقوق الأساسية.

ب - من بين أحدث الإصدارات في المجال الثقافي الفرنكفوني، والتي تطرقت للتوقف عند قضايا تهم الفلسفات السياسية في العالم بأسره، نقرأ مجلدًا صدر في الساحة الفرنسية بعنوان "المجتمع القادم"[15]، وفي

(15) Didier Fassin (sous la direction), La Société qui vient, éditions: Seuil, Paris, 2022.

جدير بالذكر، أن العمل الذي جاء في (1340) صفحة، تضمن (64) محورًا، تهم المجالات الحيوية في المجتمع كافة، من قبيل الحقل السياسي والاقتصادي والثقافي والديني والبيئي، ونزعم أن هذا الكتاب يستحق أن يُترجم إلى اللغة العربية، وأن يوزع على الجامعات والكليات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، أخذًا بعين الاعتبار أهمية مضامينه، وطبيعة المفاتيح النظرية التي يعج بها، والتي من شأنها أن تساعد الطلبة والباحثين العرب، من شتى التخصصات في اقتراح مشاريع بحثية، بما فيها المشاريع البحثية الخاصة بالأطروحات الجامعية، في العلوم السياسية والاجتماعية والفلسفة وغيرها.

المحور الثاني منه، نقرأ عشر دراسات ذات صلة بالحقل السياسي وحقوق الإنسان، من قبيل الديمقراطية، السلطوية، الشعبوية، النيوليبرالية، التمثيلية في الانتخابات، المشاركة الانتخابية، العصيان، ضمن محاور أخرى، حيث يتكفل باحث (ة) متمكن في مجاله البحثي، من الاشتغال على المحور المعني.

وعلى الرغم من نوعية مضامين هذا العمل الجماعي المرجعي في المجال الفرنسي على الخصوص، ومعه المجال الفرنكفوني، بما في ذلك المجال البحثي المغاربي[16]، إلا أنه يبقى متداولًا بين الأقلام البحثية على الخصوص، هذا فرض أنها قد تشتغل على التعريف به للرأي العام، وهذا احتمال قائم في الساحة الفرنسية، وإن كان احتمال متواضع لكنه قائم؛ وفي المقابل يبقى الاحتمال نفسه ضعيفًا جدًا في المجال المغاربي، فالأحرى العربي، بالرغم من أهمية مضامين المجلد، والتي نزعم أنه لا نجد مثيلًا لها في أغلب ما يصدر هنا في المنطقة العربية.

عطفًا على مضامين هذين النموذجين التطبيقيين، الأول خاص بركن فلسفة سياسية في مجلة فكرية، والثاني خاص بمضامين عمل جماعي مرجعي، تتطرق بعض مضامينه لقضايا سياسية وحقوقية، وأخذًا بعين الاعتبار طبيعة الفئة المجتمعية المستهدفة من هذه الأعمال، أي النخبة البحثية والطلاب والباحثين، وهي أقلية مجتمعية أساسًا، إضافة إلى أن تأثيرها على مخيال المجتمع يبقى متواضعًا لعدة اعتبارات، أهمها تواضع مؤشرات "اقتصاد المعرفة"[17]، فإن استحضار هذه المحددات، يصب في

(16) حصلنا على نسخة من العمل في إحدى مكتبات العاصمة المغربية الرباط.

(17) والنموذج هنا أن مع مصير مجلة "أفكار" المغربية التي انفردت بنشر ركن خاص بالفلسفات السياسية، حيث أغلفت، كما لو أن الساحة المغربية والعربية تعج

مصلحة الرهان على الأدوار التوعوية التي يمكن أن تقوم بها تلك الأعمال السينمائية التي تساهم في تبسيط مضامين مثل هذه الأعمال، كما هو الحال في هذه المادة مع قضايا الفلسفة السياسية.

ونزعم أنه إذا توفرت عدة شروط محلية وإقليمية هنا في المنطقة، فمن شأنها المساهمة في تنوير الرأي العام بتلك بما تعج به تلك القضايا، وفي مقدمتها ما يصدر عن صناع القرار، لأن وتيرة الإصلاح التي تأتي عن دائرة صناعة القرار[18] غالبًا ما تكون أسرع بكثير مقارنة مع جرعات الإصلاح التي تصدر عن دوائر أخرى؛ ومنها أيضًا ما يصدر عن الفاعلين في الصناعة السينمائية، المحلية والإقليمية، من المؤهلين للاشتغال على هذا الأفق، شرط أن تكون لديهم رؤى إصلاحية وتنويرية، وواضح أن هؤلاء أقلية، لكن مجرد وجود نسبة معينة من هذه الفئة، يُعتبر بابًا من أبواب استغلال هذه الأعمال في أفق يروم تنوير الرأي العام، والتأثير على مخيال شعوب المنطقة بخصوص التعريف بمفاهيم وقضايا الحقوق والعدالة، وكل ما يصب في خانة الفلسفات السياسية.

بأمثال هذه المجلات، والحال أن الأمر خلاف ذلك، مقابل فورة في المنابر البحثية التابعة أو المحسوبة على مشاريع "أسلمة المعرفة"، في شقها الأيديولوجي.

(18) النموذج هنا في الساحة المغربية، جرى في عدة مناسبات مع تدخل المؤسسة الملكية في ملفات اجتماعية أثارت جدلًا سياسيًا وأيديولوجيًا بين فرقاء الساحة، من قبيل الجدل الذي أثاره "المشروع الوطني لإدماج المرأة في التنمية"، والذي تسبب في احتقان مجتمعي بين تيار إسلامي حركي وتيار حداثي، وأفضى إلى تدخل المؤسسة الملكية لتعيين لجنة تشرف على تدبير الخلاف، أفضت بدورها إلى صدور تقرير كان نواة الإعلان الملكي عن تعديل مدونة الأسرة في 2004، ضمن أمثلة أخرى.